ابجمهورتية ابحزائرتية الديمقراطية الشعبية





الفترة التشريعية التاسعة (2022–2024)— السنة الثالثة 2024 — الدورة البرلمانية العادية (2023–2024) — العدد: 22

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 24 ذو الحجة 1445 الموافق 30 جوان 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 28 ذو الحجة 1445 الموافق 4 جويلية 2024

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأربعين المنعقدة يوم الأحد 24 ذو الحجة 1445 الموافق 30 جوان 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
 - السيد نذير العرباوي، الوزير الأول؛
 - السيد عمر بلحاج، رئيس المحكمة الدستورية؛
- السيد أحمد عطاف، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج؛
- السيد ابراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
 - السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
 - السيد لعزيز فايد، وزير المالية؛
 - السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
 - السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوى الحقوق؛
 - السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
 - السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
 - السيد كمال بداري، وزير التعليم العالى والبحث العلمي؛
 - السيد ياسين مرابى، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
 - السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
 - السيد عبد الرحمان حماد، وزير الشباب والرياضة؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
 - السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطنى والأسرة وقضايا المرأة؛
 - السيد على عون، وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني؛
 - السيد يوسُّف شرفة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
 - السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
 - السيد الطيب زيتوني، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
 - السيد محمد لعقاب، وزير الاتصال؛
 - السيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والمنشأت القاعدية؛
 - السيد طه دربال، وزير الري؛
 - السيد محمد الحبيب زهانة، وزير النقل؛
 - السيد مختار ديدوش، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
 - السيد عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛
 - السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى؛
 - السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛

- السيدة فازية دحلب، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد ياسين المهدى وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغّرة؛
 - السيدة مريم بن مولود، الوزيرة المحافظة السامية للرقمنة؛
 - السيد يحيى بوخارى، الأمين العام للحكومة؛
 - السيد الطاهر ماموني، الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
 - السيد محمد بن ناصر، رئيس مجلس الدولة؛
 - السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
 - السيد سليم جعلال، الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، وبالسيد الوزير الأول، وأرحب أيضا بالسيد رئيس المحكمة الدستورية، وبالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وبالسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وبالسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا، وبالسيد رئيس مجلس الدولة؛ كما أرحب بأخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمين؛ أرحب بكم جميعا، بهذه المناسبة، لاختتام الدورة البرلمانية العادية (2023 – 2024) في مجلس الأمة.

لدي كلمة أقولها بالمناسبة، على كل، اختتام هذه الدورة البرلمانية العادية (2023 – 2024)، جاء قبيل مناسبة قادمة هذه الأيام، وهي ذكرى غالية على الجزائر، ألا وهي ذكرى استرجاع السيادة الوطنية يوم 5 جويلية، هناك أيضا مناسبة أخرى في نوفمبر القادم، ذكرى هامة جدا وهي الذكرى السبعون لاندلاع الثورة الجزائرية، التي تدفعنا إلى تذكير أنفسنا بهذا اليوم، سواء لنا أو لغيرنا، بأن استعمار الجزائر يختلف تماما عن كل استعمار آخر، لأن استعمار الجزائر وو استعمار الجزائر وتعويضه بشعب أوروبي ومسيحي، وهذا هو الهدف من استعمار الجزائر، ولهذا وبعد مرور 132 سنة، أسفرت التضحيات التي قدمتها الجزائر والكفاح والشهداء، منذ دخول الاستعمار الجزائر إلى غاية الاستقلال، عن سقوط ما يزيد عن 5 ملايين شهيد، وهذا ما يبين الإبادة التي حدثت في حق الشعب الجزائري، حقيقة، عندما نرجع إلى التاريخ،

سنة 1870، أربعين سنة بعد دخول الاستعمار إلى الجزائر؛ وكان الكفاح متواصلا خلالها، قام المستعمر بعملية إحصاء ليعرف عدد السكان الجزائريين، وحسب الإحصائيات كان عدد الجزائريين في ذلك الوقت يبلغ 3 ملايين، وبعدها بـ 40 سنة، في العام 1910 قاموا بعملية إحصاء أخرى، فوجدوا أنّ تعداد الشعب الجزائري 2.9 مليون!! لقد تناقص عددنا، بعدما كان 3 ملايين أصبحنا 2.9 مليون!! وبعد 40 سنة، أي في سنة 1950، أجروا إحصاء آخر، ووجدوا عددنا حينها 6 ملايين، يعني أن الإبادة توقفت نوعا ما، ما هو السبب؟ السبب هنا هما الحربان العالميتان نوعا ما، ما هو السبب؟ السبب هنا هما الحربان العالميتان فخففوا الإبادة، لكنهم لم ينسوها، وفي سنة 1945، في 8 الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت الحصيلة 45 مليين العالميتين الأولى والثانية، وكانت الحصيلة 45 الف شهيد خلال مدة قصيرة.

عندما نقارن ما جرى في ماي 1945 مع ما يحدث حاليا في غزة، نجد أن في ذلك الوقت لم يكن هناك إعلام، ولم يكن هناك من يتكلم ومن يسمع بتلك المجازر؛ لقد ذكرت هذه المرحلة التي لها كل الأهمية، لأنه من هنا تنطلق كل مفاهيمنا، لاختياراتنا، والحمد لله، المحطات التي مررنا بها والأزمات والخلافات التي اجتزناها، ووصلنا إلى عهد الجزائر الجديدة، تحت إشراف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، فعندما استلم مهامه قال: «سأمد يديّ للجميع»، وفعلا فتح يديه للجميع، ورجعنا إلى ذاكرتنا التي منها نتغذى، والتي نعرف من خلالها ما إذا كنا على الطريق الصحيح أم

لا، ومن خلال التزاماته مع الشعب الجزائري، 54 التزاما تلخصت كلها تقريبا في الدستور الجزائري الحالي، وحتى يوم استفتائنا على الدستور كان غرة نوفمبر، حيث اخترنا أن يكون يوم أول نوفمبر والمغزى منه كبير.

هذا الدستور ليس فقط قوانين وغيرها، بل يجب أن تكون هناك قراءة سياسية للدستور الجزائري، ما معنى هذا الدستور؟ ما هي أهدافه؟ هذا الدستور هو للحاضر وللمستقبل، ولما أخذنا بعين الاعتبار ماضينا، عندما نقوم بقراءة سياسية لهذا الدستور فإننا بذلك نعطي المفهوم الحقيقي للدولة الجزائرية؟ ما هو مفهوم الدولة الجزائرية؟ الدولة للجميع، ليست الدولة هي الحكم، فالحكم يتغير من الدولة إلى أخرى حسب رغبات الشعب، لكن الدولة تبقى مرحلة إلى أخرى حسب رغبات الشعب، لكن الدولة تبقى الجزائرية؟

ما جاء في الدستور أيضا، أنه يمكن للمعارضة غدا إذا فازت في الانتخابات تشكيل الحكومة، والرئيس سيتعايش مع هذه الحكومة، هذا التعايش مع الحكومة فصلنا فيه، واليوم نشاهد ونلاحظ ماذا يحدث في فرنسا؛ فعندما نقوم بالمقارنة مع فرنسا _ لأن فرنسا تعرفنا ونعرفها _ نحن اتخذنا احتياطاتنا في الدستور، بما يُسمى بالتعايش (La cohabitation) عندما تكون الأغلبية من المعارضة وتريد حكومتها المساس بمبادئ الدولة، من ناحية القوانين أو من ناحية الممارسات، من له القدرة قانونيا ودستوريا على إيقاف هذا؟ هو مجلس الأمة، هي أمور كلها موجودة في دستورنا، لهذا يجب أن تكون لدينا قراءة سياسية عميقة للدستور، حتى نعرف بأن الجزائر الجديدة هذه، عندما نسميها بالجزائر الجديدة ليس لأنها جديدة، بل من أجل الشيء الجديد في نظامنا، ولهذا فإن هذه المرحلة التي نحن فيها تحتاج إلى وعي، تحتاج إلى أن تكون لدينا ثقافة الدولة، ونكون كلنا عارفين أين تبدأ مسؤوليتنا وأين تنتهي، وكيف لنا أن نتكامل في فائدة الشعب الجزائري، لأن شعارنا عندما نقرأ الدستور حاليا هو شعار أول نوفمبر، «من الشعب وإلى الشعب»، ومصدر الحكم هو الشعب والحكم يخدم الشعب، والحمد لله، تقريبا خلال 5 سنوات التي مرت، بعد تنصيب رئيس الجمهورية، والأشواط الكثيرة التي مررنا بها في كل الميادين، من الناحية السياسية والدستورية وغيرهما؛ وأيضا من الناحية الاقتصادية؛ وبخصوص مفهوم

الاستقلال هو ليس من أجل الاستقلال، يجب معرفة مفهوم الاستقلال، الاستقلال في الجزائر ليس استقلالا داخليا فقط، بل هو استقلال عن الخارج، الجزائر أبدا لن تقبل التدخل في شؤونها الداخلية، ونحن أيضا لا نتدخل في شؤون غيرنا الداخلية، أما القضايا الهامة في العالم، فالجزائر معروفة فيها، الدبلوماسية الجزائرية مبنية على أسس متينة، أساسها هو عدم الانحياز، نحن مع الكل ولسنا ضد الكل، فقط عندما تكون هناك تجاوزات نقول: توقف، ليس هكذا تكون الأمور، وكلمة الجزائر دائما مستقلة، ومحترمة في الوقت نفسه، لأن هناك دبلوماسيات بعض البلدان حمن دون أن نسمي – تجمع فتات الدبلوماسية، دبلوماسيتنا حقيقية وليست فتاتا للدبلوماسية، الجزائر لا تجمع فتات الدبلوماسية، دبلوماسية الدبلوماسية . . (تصفيق). .

عندما نتكلم بهذه الطريقة نذكر موقف الجزائر مع فلسطين، ليس اليوم فقط بل منذ بداية القضية الفلسطينية، الجزائر ثابتة على الموقف نفسه ولم يتغير، عندما نقول استقلال الشعب الفلسطيني، حرية الشعب الفلسطيني، لقد قلنا ذلك حتى في حرب 1967، عندما هاجمت إسرائيل الدول العربية ومصر في 1967، وفلسطين، في ذلك الوقت الجزائر، لما نتذكر، قمنا بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، من هي الدولة التي قطعت علاقاتها مع أمريكا؟! هذا الانقطاع دام عامين: من 1967 إلى 1969، لكن في الوقت نفسه، أمريكا كانت براغماتية وتفهمت موقفنا واحترمته، وتعاملت معنا في ذلك الوقت في الميدان الاقتصادي وبصفة خاصة في ميدان البترول، أكثر من كل البلدان الأخرى، لهذا عندما نتكلم عن فلسطين، الجزائر لها الحق... لأننا عندما نقارن ما يعانيه الشعب الفلسطيني مع هذا الاحتلال مثلما عانته الجزائر، ولأن فلسطين أيضًا تحت استعمار استيطاني، هدفه إبادة الشعب الفلسطيني وتعويضه بشعب أخر، قادم من كل أقطاب العالم، وهذه هي الحقيقة.

نحن موقفنا واضح منذ البداية إلى غاية القمة العربية التي انعقدت هنا في الجزائر، وقبل انعقادها كان الرئيس قد التقى مع الإخوة الفلسطينيين، وحاولنا من أجل أن يتحد الإخوة الفلسطينيون، وجاء ما يسمى بتصريح الجزائر للوحدة، لكن منذ ذلك الوقت، أين ذهبت هذه الوحدة؟! لماذا لم تتحقق؟ ما هي العراقيل؟ ما هي الأسباب؟ هذا

ما يجب توضيحه من خلال الدبلوماسية وبصفة خاصة الدبلوماسية البرلمانية، نحن دائما نوضح هذه الأشياء، لأننا في الدبلوماسية البرلمانية نقول الحقائق، الدبلوماسية التقليدية تتحفظ في بعض الأحيان ولكن في الدبلوماسية البرلمانية نقول كل الحقائق، نقول الحقائق لكل الوفود التي تزور الجزائر أو وفودنا التي تذهب إلى الخارج، هذه هي اللغة التي نتحدث بها عن فلسطين.

طبعا، الصحراء الغربية أيضا، الصحراء الغربية ليست مغربية، وهذا ما نقوله للأجانب _ أصدقاء أو أشقاء _ عندما يزورون الجزائر، من أجل فهم قضية الصحراء الغربية يجب العودة إلى التاريخ.

بالعودة للتاريخ، الصحراء الغربية في سنة 1975 وقبل هذه السنة، في سنة 1960 عندما استقلت موريتانيا، المغرب وعن طريق الملك الحسن الثاني، الذي كان ضد استقلال موريتانيا، قال إن موريتانيا أرض مغربية، كما يقولون اليوم ال الصحراء مغربية.. هذا الانشقاق دام سنتين، في ذلك الوقت، من الناحية التاريخية الذي اعترف باستقلال موريتانيا – نحن لم ننل استقلالنا بعد – كانت تونس والمغرب من أجل الاعتراف باستقلال موريتانيا؛ في سنة 1975 عند احتلالهم الصحراء الغربية، الذين ذهبوا لمحكمة لاهاي، هم المغاربة من أجل إظهار أن الأرض مغربية، ونص الملف في محكمة لاهاي على أن الأرض ليست مغربية، فيه علاقات محكمة لاهاي على أن الأرض ليست مغربية، هيئة الأم ركزت على هذا في ملفها الأول.. وباحتلالهم للصحراء الغربية تقسيمها مع موريتانيا، وكانوا يقولون إنها أرض مغربية.

نتذكر كلنا بعد هذا، بعد استقلال الجزائر، في سنة 1963 المغرب هجم على الجزائر.. أراد أخذ موريتانيا، وعندما لم يستطع أراد أخذ الجزائر، فهجم علينا في ذلك الوقت، ومن المستحسن التذكير من الناحية التاريخية، كانت لدينا مشاكل داخلية مباشرة بعد الاستقلال، كانت معركة داخلية هي في الحقيقة معركة على الحكم، وفي الوقت نفسه، ما هو مفهوم استقلال الجزائر؟

استقلال الجزائر، على كل حال، من الجيد التذكير من الناحية التاريخية من حين لآخر بهذه المراحل، خاصة مرحلة الأربعة أشهر ما بين 19 مارس و2 جويلية، ماذا حدث خلال هذه الأربعة أشهر؟ لا نتكلم عن (OAS)، ماذا

حدث في تنظيمنا؟ لأنه مباشرة بعد 19 مارس والاجتماع الأخير بطرابلس من أجل المصادقة على برنامج طرابلس، أي بعد العودة إلى الجزائر، ما هو النظام الذي سيكون بعد استقلال الجزائر؟ وهذا ما سمى ببرنامج طرابلس.

في اليوم الأخير للأزمة، ومن أجل تكوين المكتب السياسي الذي سيسير الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى غاية تكوين المؤسسات، اختلفوا وتفرقوا، ولكن في الوقت نفسه، أتذكر جانبا من الجوانب، كان المرحوم بن خدة، رئيسا للحكومة، بعد ذهابه مباشرة من طرابلس التقى مع بورقيبة في مهرجان شعبي بتونس من أجل إحياء مناسبة اتفاقيات إيفيان ووقف القتال في الجزائر، عندما أخذ بورقيبة الكلمة، ماذا قال؟ من جملتها هنأ الجزائر بالاستقلال.. وأضاف بأن الحكم لا يأتي على رأس دبابة، تاريخيا بن خدة في كلمته أخذ قراراً بتوقيف أركان الجيش الوطني الشعبي، لكن عندما أمر بتوقيف الأركان لم يعين من يخلفه وتركها مفتوحة من أجل الإبقاء على جيش التحرير منحلاً.

أذكر بمثل هذه الأمور من أجل معرفة خلفية البعض، التي مازالت إلى حد الآن لدى أعداء الجيش الوطني الشعبي، أرادوا إبعاد جيش التحرير وقرروا تكوين جيش ما يسمى به «القوات المحلية» وهو جيش جديد بعد الاستقلال، يتكون من أناس خدموا في جيش فرنسا، كما حدث مع تونس والمغرب، هذه هي الاستراتيجية، ومجاهدو جيش التحرير تنتهي مهمتهم وإذا أرادوا الانضمام إلى هذا الجيش مرحبا بهم، أما إذا رفضوا الانضمام فعليهم تسليم بنادقهم والذهاب إلى بيوتهم ويتم منحهم تعويضا، كما حدث في المغرب وبصفة خاصة في تونس!!

نحن تمسكنا بجيش التحرير، ومن هنا أتت تسمية الجيش الوطني الشعبي، ما يسمى بتحويل جيش التحرير، الطني الشعبي الله (La conversion de l'ALN)، أي جيش وطني شعبي ليس جيشاً مثل الجيوش الأخرى، ولكنه جيش مرتبط بالوطن والشعب، والحمد لله، ما نراه اليوم من مكانة للجيش. الجزائر لديها من الحدود أكثر من 7000 كلم مع سبع دول، 7000 كلم مع كل من: تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب، ولدينا أكثر من 1600 كلم حدوداً بحرية (البحر الأبيض المتوسط) وبالإضافة إلى عمق الجزائر الإفريقي كالجزائر – لاغوس – جنوب إفريقيا،

هذه السياسة التي خلقت مشاكل بعد الاستقلال،

هذا المحور، هذه هي الجزائر بعظمتها..

طبعا، جيشنا مهامه ومسؤوليته التاريخية - والحمد لله - نحن فخورون، وفخورون جدا بالمستوى الذي وصل إليه الجيش الوطني الشعبي في جميع الميادين . . (تصفيق). . نفتخر به اليوم وغدا وكذلك ستفتخر به الأجيال القادمة، وستكون الجزائر دائما مرفوعة الرأس عندما يكون لديها جيش بهذا المفهوم الحقيقي، وبهذا المفهوم الثوري، النوفمبري الحقيقي، وهذا ما يعمل عليه السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، ولهذا فهو ضمان الجزائر، لأن الجزائر لديها أعداء كثر، منهم الظاهرون ومنهم الخفيون، ونحن واعون بهذا.

وعلى هذا الأساس، ما نقوم به حاليا في دبلوماسيتنا، وقد شهدنا زيارات ومواقف الجزائر في المحافل الدولية، واتصالات خارجيتنا مع دول كثيرة من كل الجهات سواء من أوروبا أو غيرها، وكذا موقف الجزائر في هيئة الأم ومجلس الأمن الدولي، هذه المواقف تجلب لنا الاحترام، وكما قيل لنا في الماضي، في عهد وزير الخارجية كيسنجر قال: «نحترمكم من أجل صراحتكم، نحترمكم ونقدركم على حسب صراحتكم»، هذا ما يجب تبليغه لأولادنا وأحفادنا.

اليوم لديناميادين كثيرة، وأتحدث عن الميدان الاقتصادي لأن الاستقلال السياسي دون الاستقلال الاقتصادي يعتبر بلا معنى، اليوم والحمد لله، وصلنا إلى نقطة اللارجوع في الاستقلال الاقتصادي .. (تصفيق).. وهو ما سيضمن الاستقلال السياسي، عندما نضمن الاستقلال السياسي من خلال الاستقلال الاقتصادي سنقوي كلمة الجزائر، وسنقوي موقفنا في داخل الجزائر وفي الخارج.

طبعاً، نحن في هذه المرحلة نعمل على تقوية أنفسنا.. عدد السكان الحالي 45 مليون نسمة، خلال الأيام القليلة الماضية، عدد المترشحين لشهادة البكالوريا في الجزائر بلغ أكثر من 800 ألف مترشح، في فرنسا العدد أقل من الجزائر، مع العلم أن عدد سكانهم 70 مليونا، ونحن 45 مليونا؛ طبعا، ربما ليس لهم الكثير من الأطفال، في المغرب نحو 480 ألف أو 490 ألف مترشح..

في الجزائر، من بين 800 ألف مترشح، نجد نسبة 60 ٪ فتيات، هذه لم تأت هكذا فقط، بل يجب أن تفسر ـ سياسيا ـ كيف وصلنا إلى هذا؟ وصلنا إلى هذا بفضل

سياسة، نظام، برنامج، وهذه هي الأمور التي لابد من ذكرها. على كل حال، نحن في مرحلة دقيقة جدا ونحن أمام انتخابات قادمة – إن شاء الله – وهي الانتخابات الرئاسية، على كل حال، ستكون لدينا فرصة لتذكير أنفسنا، ما هي إنجازاتنا؟ ما هي الإنجازات التي قام بها السيد رئيس الجمهورية؟ ما هو مفهوم الدستور الجزائري؟ ما هي أهداف الاستقلال الاقتصادي والسياسي؟ ما هي علاقات الجزائر مع أوروبا، مع الأشقاء والأصدقاء؟ ما هي علاقات الجزائر مع أوروبا، أمريكا، آسيا، الصين وروسيا؟

أردت بهذه المناسبة أن نذكر أنفسنا ونبلغ رسالة لشعبنا، لأن الانتخابات القادمة لها معنى كبير، صحيح هي انتخابات رئاسية، الحمد لله، هناك مترشحون، هناك ديمقراطية حقيقية، الممارسة الديمقراطية بالمفهوم الحقيقي، تعبير الشعب سيكون محترما، هذه كلها قواعد ومبادئ موجودة، وعلى هذا الأساس في هذه الانتخابات ستكون لنا فرصة للحديث مع الشعب ونوضح أكثر معاني كل هذه المسائل.

الأهم في هذا، والأمر الذي أتمناه ـ كمجاهد ـ في الانتخابات القادمة، أن يكون الشعب كرجل واحد، رجالا ونساء ويقفون كرجل واحد ويذهبون إلى التصويت، وتكون مشاركة قوية في الداخل والخارج . . (تصفيق) . . وهذا ليس من أجل الانتخابات كانتخابات ولكن لأنها ستكون رسالة قوية من الجزائر إلى الخارج .

عندما يشارك الشعب مشاركة فعّالة وقوية في الانتخابات القادمة وتكون ديمقراطية حقيقية، ستكون رسالة قوية يبعثها الشعب الجزائري للعالم ككل، وهذا ما سيقوي أكثر مكانة الجزائر في العالم.

على كل، أخواتي، إخواني، بهذه المناسبة أردت إلقاء بعض الكلمّات، وأن نذكر أنفسنا ببعض المبادئ والأمور التي نحن بحاجة لتذكير أنفسنا بها، لكون المرحلة دقيقة وهامة ومصيرية لشعبنا وللجزائر.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ تحيا الجزائر؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .. (تصفيق)..

مراسم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- سماع النشيد الوطني.

السيد الرئيس: شكرًا؛ إذن طبقا لأحكام المادة 138 من الدستور، والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المُعدّل والمُتمّم، أعلن رسميا عن اختتام الدورة البرلمانية العادية (2023 ـ 2024) في مجلس الأمة.

شكراً لكم جميعًا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين صباحا ثمن النسخة الواحدة 12 دج الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021)

الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 28 ذو الحجة 1445 الموافق 4 جويلية 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 __ 457.99